

في آخر اجتماع للكتابة الوطنية حضرته يوم السبت ٢٨ يناير، طلبت تحديد تاريخ انعقاد اللجنة المركزية حتى أتمكن من الاستعداد للسفر واقتناء بطاقة طائرة مغلقة بسعر مناسب. واتفقنا على يوم ١٩ مارس. ومنذ ذلك الحين لم أتوصل بأي خبر عن اجتماعات الكتابة ولم أستشر ولم أساهم في أي قرار من قراراتها. ومع مطلع هذا الشهر قمت فعلاً باقتناء بطاقة للسفر ما بين ١٢ و ٢٣ مارس للمساهمة في الاجتماع المذكور وفي أعمال الكتابة الوطنية قدر المستطاع. إلا أنكم غيرتم تاريخ الاجتماع لست أدري متى، دون استشارتي ولا حتى إخباري بذلك. ولم أعلم بالتاريخ الجديد إلا يوم ٧ مارس عندما بادرت بالاتصال. وهكذا حرمت عملياً من الحضور بعدما اتخذت الإجراءات العملية ورتبت كل برامجي النضالية والمهنية على أساس ما اتفقنا عليه.

ولقد أخبرت أيضاً أنكم قررتم عدم توزيع مساهماتي في النقاش حول موضوع الخطة النضالية الحزبية الشاملة التي كان من المفروض أن توزع على أعضاء اللجنة المركزية وفق القرار الذي اتخذته هذه الأخيرة في اجتماعها ليوم ١٥ يناير المنصرم.

وللتذكير فإنني أرسلت هذه المساهمة للكتابة الوطنية في العنوان الرسمي للحزب بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٩٤، وذلك في إطار إعداد المشروع الذي كلفت بتحضيره الكتابة الوطنية لعرضه على اللجنة المركزية. وأخبرت بذلك عبر فاكس وجهته للكتابة الوطنية بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٩٤ (وتأكدت من كونها توصلت به) جاء فيه حرفياً «وفيما يخص مشروع الدراسة حول الوضع الراهن والخطة النضالية الحزبية، فلقد أرسلت عن طريق البريد مساهماتي في النقاش كما أرسلت نسخة للأخ علي». هذا مع العلم أنني بعثت رفقة هذه المساهمة برسالة موجهة للكتابة الوطنية كإطار (مؤرخة ب ٢٩ - ١٢ - ١٩٩٤) وليس لأي عضو من أعضائها، أشرح فيها أن هذه المساهمة هي «رأبي وملاحظاتي كإضافات أضمتها للمشروع الذي توصلت به في شكل نقاط وخطوط عريضة غير مصاغة بشكل نهائي».. كما ورد حرفياً في رسالتي المذكورة. وتقديراً مني لضيق الوقت، وأهمية الموضوع، بادرت بإرسال نسخ إلى الإخوان أعضاء الكتابة الوطنية في كل من أسفي وأجدير حتى يتم الاطلاع عليها قبل اجتماع الكتابة الوطنية الذي كان مقرراً.

إلا أن هذه المساهمة تم تهميشها داخل الكتابة الوطنية، ورفض إدماجها في المشروع، ورفض حتى مناقشتها بدعوى أن أعضاء من الكتابة الوطنية توصلوا بها قبل أن ترد في العنوان الرسمي للحزب، وذلك بالرغم من الرسالة المرفقة بها والموجهة للكتابة الوطنية كإطار، وبالرغم من الفاكس الموجه في نفس الموضوع والذي توصلت به الكتابة في رقم الفاكس الرسمي بالرباط.

ورغم هذا كله، تعاملت من جهتي بروح التجاوز الإيجابي مع هذه الحادثة، وتقدمت باقتراح داخل اللجنة المركزية - تجاوزاً لمشكل ليست لي أية مسؤولية فيه - مفاده: اعتبار مساهماتي في النقاش مجرد رأي شخصي كعضو في اللجنة المركزية، على أن يعمل كل عضو على بلورت رأيه إما بالتفاعل مع ما تم إنجازه، أو بمساهمة جديدة أو بأي صيغة يراها مناسبة. خاصة وأن الوقت لم يعد كافياً في دورة ١٥ يناير لفتح نقاش سياسي وتنظيمي معمق، بعد أن استغرقتنا وقتاً طويلاً في بحث أعمال اللجان الوظيفية. واتفقت اللجنة المركزية على هذا الاقتراح وأصبح قراراً لها وحددت تاريخاً أقصى لإنجاز المساهمات (١٥ فبراير)، وكلفت الكتابة الوطنية بإرسال مساهماتي التي كانت جاهزة، وتجميع كافة الآراء وتركيبها وتحضير النقاش بطريقة ناضجة وفعالة للحسم فيه في الاجتماع القادم.

وكم كانت المفاجأة غريبة عندما علمت مؤخراً أن مساهماتي في النقاش تم حجزها للمرة الثانية من طرف الكتابة الوطنية، وعدم تعميمها كما قررت اللجنة المركزية. ويبدو أن مبرر ذلك هو أن سجل اجتماعات اللجنة المركزية لا

يوجد فيه ما ينص على تعميم المساهمة... هذا بالرغم من حضور أعضاء الكتابة الوطنية في اجتماع اللجنة المركزية باستثناء عضو واحد، ومشاركتهم الكاملة في القرار وعدم تحفظ أي واحد منهم عليه. بل على العكس من ذلك: «لو توفرت الفوتوكوبي لوزعت المساهمة في عين المكان على كافة أعضاء اللجنة المركزية ليحملوها معهم» كما قال أحد أعضاء الكتابة الوطنية.

وعقب اجتماع اللجنة المركزية، اجتمعنا في الكتابة الوطنية بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٩٥ وتناولنا عدة قضايا، ولم يشر أي عضو من الكتابة الوطنية موضوع تعميم مساهمتي، ولا أي تحفظ أو نية في مراجعة قرار اللجنة المركزية. ولما أتيت لي الفرصة للإقامة بالمغرب مدة ١٥ يوماً، التقيت خلالها بكل الرفاق في الكتابة الوطنية، وحدث أن تداولنا بشكل مطول العديد من القضايا، ولم أسمع من أي أحد منهم أدنى تحفظ حول قرار اللجنة المركزية بتعميق النقاش حول الخطة الحزبية وتعميم المساهمات حوله... فكيف تجتمع الكتابة الوطنية وتقرر حجز مساهمتي في غيابي، بدون استشارتي ولا تبليغي بطبيعة المشكل الذي يخلقه لها تعميم هذه المساهمة، ولا حتى تبليغي قرارها هذا بأي شكل من الأشكال، والذي لم أعلم به إلا صدفة عندما بادرت بالاتصال يوم الاثنين ٦ مارس للإستفسار عن تاريخ اجتماع اللجنة المركزية الذي تم تغييره هو الآخر في غيبة عني؟

فما مبرر هذا التعامل؟ وما هو المقصود من التعامل مع مساهمتي في النقاش منذ البداية؟ وهل يتعلق الأمر بالشكليات و«القنوات» أم هناك اختلافات في الجوهر والمضمون؟ وإذا ما حصل الاختلاف أو الفاوت في وجهات النظر فهل يتم حجز الرأي الآخر أم الاحتكام للنقاش الديمقراطي؟ وهل يقتصر هذا الاختلاف على الجوانب التكتيكية السياسية أم أن له امتدادته على المستوى الإيديولوجي والسياسي والتنظيمي وطرق تسيير وإدارة الحزب والتعامل الديمقراطي بين المناضلين والمسؤولين؟ وهل يتعلق الأمر باختلاف أو تفاوت موضوعي في وجهات النظر – وهو أمر طبيعي – أم باعتبار ذاتية لا علاقة لي بها لا من قريب ولا من بعيد. وهل من حق الكتابة الوطنية وهي جهاز تنفيذي منبثق عن اللجنة المركزية مراجعة وإلغاء قرارات هذه الأخيرة؟

هذا ولقد توصلت كبقية أعضاء اللجنة المركزية بالدعوة لاجتماع اللجنة المركزية ليوم ٢٥ مارس المقبل، ولاحظت كيف اختفت من جدول الأعمال الذي تفترحونه النقطة الأساسية التي أقرتها اللجنة المركزية والقاضية بمناقشة الوضع الراهن والخطة النضالية الحزبية بناء على المشروع الذي سبق أن وزعته الكتابة الوطنية والمساهمات التي كان من المفروض أن تعمم كذلك. واستبدلت هذه النقطة، على ما فهمت بـ«تقرير سياسي عام» تقدمه الكتابة الوطنية وتناقشه اللجنة المركزية. فما مصير المشروع الذي وزع على أعضاء اللجنة المركزية قصد دراسته في الفترة ما بين الدورتين؟ وما مصير مساهمات أعضاء اللجنة المركزية؟ وهل من حقي كعضو في الكتابة الوطنية الاطلاع على الأقل على مضامين «التقرير السياسي العام» المذكور الذي سيقدم باسم الكتابة الوطنية؟

وفي النهاية هل ما جرى من حوادث داخل المؤتمر الوطني وبعده هي مجرد حوادث سير تجاوزناها بدافع الغيرة على حزبنا وحفاظاً على وحدته وضرورة تقدمه الى الأمام، وتعاملنا معها بروح التجاوز الإيجابي عسى أن ترجع الأمور الى نصابها؟ أم أن هناك فعلاً تناقضات ومشاكل في السير والتسيير لا بد من الوقوف عليها لمعالجتها بشكل واضح شفاف؟ وأخيراً هل فعلاً قمتم بحجز مساهمتي في النقاش وإلغاء قرار اللجنة المركزية، الشيء الذي لا أكاد أصدق؟ وأنا أطرح عليكم هذه الأسئلة – وأعيد طرحها مع نفسي الى درجة اليأس والتساءل عن جدوى تحمل المسؤولية في مثل هذه الأجواء – فإني في ذات الوقت أمتنع على نفسي التسرع في إصدار الأحكام، أو الانفعال، أو المساهمة قيد أنملة فيما يريده لنا خصومنا من خلافات ذاتية مفتعلة.

ولذلك سانتظر بكل هدوء أجوبتكم وتفسيراتكم، وقرار اللجنة المركزية في الموضوع، قبل أن أتخذ أي موقف في هذا الاتجاه أو ذاك.

عبد الغني بويطة السرايري

